

مفاهيم سياسية

أ.د. طه حميد حسن العنبيكي

رئيس هيئة التحرير

لا جرم أن المفاهيم تعد بمثابة مفاتيح ومنطلقات فكرية أساسية لكل جهد علمي يسعى من ورائه صاحبه إلى الوقوف على حقائق الأمور وتشخيص الإشكاليات وتحديد أبعادها وتحليل متغيراتها، ومن هذا المنطلق وجدنا من الضروري تخصيص هذا الباب من أبواب المجلة لتوضيح بعض المفاهيم السياسية الأساسية ومنها ما يأتي:

أولاً - مفهوم الثقافة وعناصرها ومستوياتها: الثقافة لغةً مشتقة من الفعل ثقف، وثقف الشيء أي وجدده، وهو ما ورد في القرآن الكريم في أكثر من موضع منها قوله تعالى: (وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ...)، وتأتي كلمة تَقَف بمعنى قَوْمٌ وَعَدَلٌ، وتثقف الرجل أي صار حاذقاً فطناً^١.

وقد عرف (أدوارد تايلور) الثقافة بأنها: (الكل الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع)^٢.

وهناك من يُعرف الثقافة على إنها: (مجمل رؤى الحياة والكون وتصوراتها وأساليب التعامل اليومي والأخلاق والمعتقدات والمهارات والإبداعات والمعارف والمفاهيم)^٣، كما عرفها أحد الباحثين بأنها: (أسلوب حياة للإنسان في بيئة معينة وظروف ملائمة ولغة أو أكثر)^٤، وهناك من

١ - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٩١.

٢ - ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء الثالث (مادة ثقف)، ٢٠٠٣، ص ٢٨.

٣ - نقلاً عن: ديس كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: د. منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣١.

٤ - د. حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص ٣٧٣.

٥ - د. أكرم فرج الربيعي وآخرون: الثقافة: التحديات وترتيب الأولويات، بغداد، دار الجواهري للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ١٢.

يرى إن الثقافة هي طريقة فهم للحياة وكيفية تنظيمها وأساليب العيش، وعلى ضوء ذلك تتميز الشعوب بتمايز وتطور ثقافتها^٦.

على ذلك تشمل الثقافة: (أشكال القيم التي يبتكرها الإنسان ليُكسب إنسانيته معناها الخاص، وينظم بها حياته الخاصة والاجتماعية والفكرية والروحية والجمالية، وفي هذا السياق، تشمل الثقافة مجموع النشاط الفكري والفني بمعناها الواسع وما يتصل بها من المهارات..)^٧.

لذا فإن الثقافة هي منظومة متكاملة يتم بنائها من كل ما يكتسبه الفرد في المجتمع وطيلة حياته، ولإن الإنسان كما يقال - هو أبن بيئته - فنقائته تكون في الغالب إنعكاس للمحيط الذي يعيش ويتفاعل فيه مع مكوناته، ولما كانت الثقافة منظومة فإنها تتكون في الأصل من عناصر معنوية وأخرى مادية تمثل الأخيرة بمثابة تعبير واقعي للأولى، إذ ما يتم اكتسابه من عناصر معنوية يتم تجسيده في السلوك والممارسة والمقتنيات والتطور المادي وتلك هي مظاهر الحضارة.

وللثقافة مستويين (نوعين): الأول عام والثاني خاص، أما المستوى (النوع) العام فيشمل كل ما يكتسبه الفرد من عادات وقيم وتقاليد وأعراف وعلوم ومعارف مختلفة وما إلى ذلك، وبذلك يتكون لديه أفكار وتصورات وممارسات عامة حول أمور وظواهر وقضايا تخص المحيط الذي يعيش فيه (الإنسان والمجتمع والحياة)، وفي هذا الإطار تعني الثقافة معرفة شيء عن كل شيء وتشكل في الغالب بجهود ذاتية أو بحكم ظروف موضوعية معينة، وكلما يتسع نطاق هذه الثقافة العامة كلما تقترب مما يمكن تسميته بـ(الثقافة الموسوعية)، أما المستوى (النوع) الخاص من الثقافة وهو الأكثر أهمية وذلك بفعل ما يتطلبه هذا المستوى من وقت ومال وجهود علمية مركزة في مجال علمي معين، وعلى ذلك تتشكل لدى الفرد ما يمكن تسميته بـ(الثقافة التخصصية)، وفي هذا الإطار تعني الثقافة معرفة كل شيء عن شيء، فهناك من يتخصص في علوم الحياة أو الفيزياء أو السياسة والقانون وما إلى ذلك، ولا يمكن بلوغ هذا المستوى إلى من خلال إكتساب كل ما يمكن الحصول عليه من معلومات تخص مجال التخصص.

^٦ - د. صادق الأسود: الثقافة والحضارة، في مجموعة مؤلفين: العالم المعاصر، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٤م، ص ١٦.

^٧ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية: نقلاً عن: المصدر السابق، ص ٣٧٤.

خلاصة القول: تؤدي الثقافة دوراً فاعلاً في ترقية عقل الإنسان وأخلاقه وتنمية ذوقه وبناء شخصيته ومن ثم بناء المجتمع وتطوره، والمجتمع الذي يغلب المثقفون والعقلاء والمفكرون والعلماء على الهمج الرعاع، هو مجتمع يسوده الحوار والتفاهم والتعايش والاستقرار وكل ذلك يمهد لتحقيق التنمية والتطور.

ثانياً: مفهوم الإنتماء الوطني والمفاهيم ذات الصلة: الإنتماء يعني إنتساب الفرد لكيان ما كونه يمثل عضواً فيه، ويمنحه الأمان والطمأنينة ويشعر بالفخر والإعتزاز بهذا الإنتساب، وقد يكون هذا الكيان جماعة، أو طبقة، أو وطن أو أمة أو دين أو مذهب، وعلى ذلك يترتب على الإنتماء الولاء الذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره إتجاه الكيان الذي ينتمي إليه^٨.

ويتضمن مفهوم الإنتماء العديد من الأبعاد منها: الهوية، والجماعية، والولاء، والإلتزام، فالإنتماء يفضي إلى توطيد الهوية (Identity)، كما إن الروابط الانتمائية تؤكد الميل نحو الجماعية (Collectivism)، ويعبر عنها بتوحد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها، وتعزز الجماعية الميل إلى المحبة، والتفاعل، والتعاون، أما الولاء (Loyalty) فهو جوهر الإلتزام (Obligation)، ويدعم الهوية الذاتية، ويقوي الجماعية، ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته ويشير إلى مدى الإنتماء إليها^٩.

أما مفهوم المواطنة (Citizenship) فهي لغةً مشتقة من لفظة الوطن ويعني المنزل وهو: موطن الإنسان ومحلّه، ووطن يطن وطناً: أقام به، وطن البلد: إتخذه وطناً^{١٠}، وأوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطناً، وتوطن النفس على الشيء كالتمهيد والترويض، والمواطنة مصدر للفعل واطن بمعنى شارك في المكان مولوداً وإقامة^{١١}.

أما في الاصطلاح فالمواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ومعرفته بها تجري عن طريق التنشئة الاجتماعية - السياسية أي تربية المواطنين وتنمية شعورهم الوطني تجاه وطنهم الذي يضمهم ويوفر الحماية لهم، وعلى ذلك يتم خلق نوع خاص ومتميز من ولاء

^٨ - د. عمان بن صالح العامر: مفهوم المواطنة وعلاقته بالإنتماء، على موقع مركز آفاق للدراسات والبحوث الإلكتروني:

<http://aafaqcenter.com/post/743>

^٩ - المصدر نفسه.

^{١٠} - للمزيد ينظر: ابن منظور: مصدر سابق، ج ١٥ (مادة وطن)، ص ٢٣٩.

^{١١} - المنجد في اللغة، بيروت، دار المشرق، ط ٢٠، ١٩٨٦، ص ٩٠٦.

المواطن لوطنه وحبه وخدمته في كل الظروف والأحوال^{١٢}، وتتعزز المواطنة وبدورها تعزز الإنتماء الوطني بالضمانات الدستورية والقانونية التي تنظم علاقة المواطنين ببعضهم البعض وعلاقتهم بالدولة، وكل ذلك يصب في ترسيخ الروح الوطنية لدى عموم المواطنين.

وعلى ذلك من الضروري أن يكون المواطن واعياً ومدركاً لمشكلات وقضايا وطنه، ومن ثم يكون قادراً على معرفة أسباب وطبيعة هذه المشكلات الحقيقية، ويسعى من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تذليلها وصولاً إلى حلها لتحقيق الصالح العام وسلامة المجتمع ونموه وتطوره، وهذا هو الهدف الذي يجب أن يسمو على الفردية والأناية^{١٣}.

على ذلك تعد مهمة بناء المواطن وتعزيز روح المواطنة عماد النظام السياسي الراشد إذ يتجسد عبرها توثيق الروابط بين القابضين على السلطة والمواطنين، ويتحقق ذلك من خلال قيام الطرف الأول - الحكام - بأدائهم لواجباتهم التي تصبو إلى تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو: سعادة ورفاهية المواطنين، وكي يتحقق هذا الهدف يقوم هؤلاء الحكام بتوظيف وتعبئة المواطنين مما يعني قيام الأخيرين بأدائهم لواجباتهم على أكمل على وجه.

وبالمقابل أي إخلال من قبل الحكام بواجباتهم ومسؤولياتهم إتجاه مواطنيهم يفضي إلى خلق حالة من التذمر والسخط لدى الأخيرين، ويفضي هذا الحال بدوره حتماً إلى تراجع الشعور بالولاء للوطن لتحل محله ولاءات أخرى فرعية كالولاء للطائفة أو للعشيرة أو للقومية وربما حتى للحزب أو الكتلة السياسية، ومن ثم تشيع أثر ذلك جملة من المشاعر والمواقف والسلوكيات التي تنال من المواطنة ومنها ما يأتي:

١ - عدم الالتزام بالقوانين وكذا عدم مراعاة النظام العام.

^{١٢} - للمزيد ينظر كل من: د. عمان بن صالح العامر: المصدر السابق، وكذلك: خليفة الكواري وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٧ وما بعدها، وكذلك: السيد ياسين: المواطنة في زمن العولمة، الدار المصرية للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٢، وكذلك الموسوعة الدولية وموسوعة كولير الأمريكية نقلاً عن: أحمد صدقي الدجاني: مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥، وكذلك: فيليب اسكاروس و د. عصام قمر: مذهب جديد في السياسة والتربية، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٣٤-٣٦، وكذلك:

Encyclopedia Britannica The new encyclopedia peered, Britannica, 32; vol ch: caqo 1992 p 33.

^{١٣} - د. عمان بن صالح العامر: مصدر سابق.

- ٢- عدم احترام آراء الآخرين.
- ٣- ضعف أو غياب المشاركة المجتمعية.
- ٤- التهرب من دفع الضرائب.
- ٥- غياب أو ضعف الولاء للوطن.
- ٦- شيوع ثقافة العنف وتنامي قيم التعصب الديني والمذهبي والعرقي.
- ٧- ضعف التسامح وغياب التعايش.
- ٨- اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية.
- ٩- تغليب المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة.
- ١٠- التمييز وهدر المال العام.

وعلى ذلك فإن معيار التمييز بين النظم الراقية والنظم المتأخرة في عالمنا المعاصر هو إن الإولى أضحى فيها الإلتواء الوطني يتصدر قائمة الإلتواءات الأخرى، لابل يعد هو الأصل والأخيرة هي الفروع، ولذلك فإن تلك النظم هي ذات طابع مدني، أي أنها لادينية ولاقبلية ولاعسكرية، وتحكم بأسم القانون الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين، وعلى خلاف ذلك مازالت النظم الأخرى (المتأخرة) - ومنها وطننا العراق - تعاني من غلبة الإلتواءات والولاءات الفرعية على حساب الإلتواء والولاء للوطن وهو الأصل وينبغي أن يعلو ويسمو على كل ماسواه، والعلة تكمن في الثقافة العامة السائدة وهي التي تحدد بدورها طبيعة الثقافة السياسية السائدة.

ثالثاً: الثقافة السياسية: تُعرف الثقافة السياسية على أنها: توجه، أي طريقة في النظر إلى المؤسسات السياسية والدستورية، ومن ثم فهي تتعلق بمواقف الجماهير من النظام السياسي القائم، إذ من المفترض أن يوجد لدى معظم الناس داخل النظام السياسي توجهات سياسية منسجمة وربما متماثلة فيما بينها ملائمة بالنسبة إلى المؤسسات السياسية والدستورية التي يعيشون في ظلها^(١٤)، وفي حالة غياب هذا الإنسجام أو التماثل في التوجهات تسود الثقافات

^{١٤} - ينظر كل من: د. صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٢٤٢، وكذلك: د. فؤاد مرسي: حول الأزمة الثقافية والأزمة الاجتماعية في مصر، القاهرة، مجلة البقطة العربية، العدد ٧، ١٩٨٧، ص ٩٧، وكذلك:

السياسية الفرعية المنقسمة على نفسها والمتعارضة في مواقفها وتوجهاتها وسلوكها مما يفضي إلى تفاقم المشاكل^(١٥).

وللثقافة السياسية مقومات أساسية، هناك من يرى أنها تتجسد في التوجهات السياسية بكل أنواعها سواء أكانت تلك التوجهات ذات طابع تأملي أو تقييمي أو تعبيرية، وهناك من يرى إن تلك المقومات تقتصر فقط على التوجهات نحو المؤسسات السياسية، وعلى وجه الجملة تتكون تلك المقومات من ثلاثة عناصر هي^(١٦):

١- التوجهات نحو النظام السياسي: أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وما هو تقييمه لها وكيف يتفاعل معها.

٢- التوجهات نحو أفراد المجتمع الآخرين في إطار النظام: أي كيف ينظر إلى الاختلاف في الرؤى والأفكار السياسية، في الصراع والتنافس والتعاون في الساحة السياسية وعلى وجه الخصوص بين الأحزاب السياسية وفي القوى التي تحرك أو تؤثر في الحياة السياسية وما إلى ذلك.

٣- التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته، وينطوي ذلك على نظره إلى الحياة السياسية، وفي إسهامه بها، وفي الربط بين وضعه الاجتماعي والاقتصادي وبين آرائه ومواقفه السياسية.

وتقسم الثقافة السياسية على ثلاثة أنواع وهي كما يأتي:

١- الثقافة القديمة أو الضيقة: هنا يكون الفرد غير واعٍ وغير فاعل في المجتمع وهو ما يتلائم مع وجود بنية سياسية تقليدية نجدها سائدة في المجتمعات البدائية

- G.Almond & Sidney Verba: The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton, NJ: Princeton UP, 1963. p.13.

^{١٥}- جايريل إيه أوموند و جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبدالله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص٧٣ و ص٧٦.

^{١٦} - ينظر كل من: د. صادق الأسود: مصدر سابق، ص٢٤٦، وكذلك:

-Walter A.Rosenboun: Political Culture, Thomas Nelson, London, 1975, p.7 & G.Almond & Sidney Verba: Ibid, P.21 & After it.

والتقليدية والمتأخرة والبعيدة عن تأثير سلطة الدولة وهذا حال مجتمعات الأرياف والبدو الرحل ومجتمعات دول العالم المتأخرة بشكل عام^(١٧).

٢- الثقافة الشخصية أو الرعوية: وهي تلك التي توجد في المجتمعات الخاضعة لأنظمة حكم إستبدادية متجبرة، ويكون فيها الفرد واعياً ويقوم نظام الحكم ولكن في مجالس خاصة وبسرية تامة، ولكنه لا يمتلك القدرة والجرأة على التأثير في الحياة السياسية بل ينصاع لإرادة الحاكم وأعوانه ويقدم فروض الطاعة والولاء لهم، وهنا تسود ما تسمى بـ(ثقافة الخضوع)^(١٨).

٣- ثقافة المساهمة(المشاركة): وتعد هذه الثقافة أرقى مستويات الثقافة السياسية، وتسمى أيضاً بالثقافة الديمقراطية، ويكون فيها الفرد على مستوى عالٍ من الوعي ويكون مؤثراً وفاعلاً ويساهم في بناء أو نقد ومن ثم تقويم مؤسسات النظام السياسي^(١٩).

وكل هذه الأنواع الثلاثة من الثقافات السياسية قد توجد جنباً إلى جنب في الكثير من المجتمعات وربما تتعايش وتتفاعل مع بعضها، ولكن بكل تأكيد كلما ارتفعت نسبة الأفراد ذوي الثقافة المساهمة في المجتمع كلما كان يمكن عد هذا الأمر معياراً لتطوره ورفيحه، من هنا تقع على عاتق القائمين على إدارة مؤسسات النظام السياسي الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية مسؤولية نقل الثقافة السائدة في المجتمع من ثقافة قديمة أو شخصية إلى مستوى ثقافة المشاركة أو المساهمة وهي الثقافة المدنية، وبالتوازي مع ذلك ينبغي العمل على تعزيز الثقافة الوطنية التي ترسخ الولاء والانتماء للوطن كي يسمو ويعلو على الولاءات والانتماءات الفرعية.

١٧ - د. صادق الأسود: مصدر سابق، ص ٢٤٦، وكذلك: G.Almond; op.cit.p13 & after it.

١٨ - للمزيد من التفصيل راجع كل من: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٩٠، وكذلك: د. صادق الأسود: نفس المصدر السابق، ص ٢٥٤-٢٥٥، وكذلك: برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلات الأقليات: نقلاً عن: أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠، كذلك:

-Maurice Duverger: Sociologie de la Politique, P.U.F. Paris, 1973. p.123 & G.Almond; op.cit.p, p13 & after it.

١٩ - Davis.K; Human Society, New Yourk, pp208-209.

